أثر علوم الحديث في حفظ اللغة العربية من التصحيف والتحريف"

طالبة الدكتوراه: الزهراء حوحو
جامعة الجزائر1
كلية العلوم الإسلامية –بن يوسف بن خدة-
houhouhouhou42@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/07/07 تاريخ القبول:2019/06/08

ملخص

يهدف هذا المقال إلى بحث إشكالية التصحيف والخطأ في الحديث النبوي الشريف الواقع بسبب غلط بعض المحدثين، وبيان كيفية معالجة العلماء لهذه الآفة الخطيرة، وجهودهم في تتبع الأحاديث المصحّفة وتصحيحها، وأثر ذلك في صيانة اللغة العربية من اللحن والتحريف؛ وذلك من خلال تقديم نماذج مختارة من كتب "تصحيفات المحدثين" ،وإبراز ما تضمّنته من فوائد لغوية متنوّعة مدعّمة بكلام أئمة اللّغة المتقدمين وأشعار العرب وأمثالهم، والتي تجعل هذا النوع من المؤلفات مصادر هامة من مصادر اللغة العربية الفصيحة الجديرة بالعناية بحثا ودراسة.

الكلمات المفتاحية: التصحيف، التحريف، الحديث النبوي، اللغة العربية.

Abstract

This article aims to discuss the problematic misspellings and wrong in Hadith because error of some hadeeth narrators. and how Scholars handling this dangerous trouble, and their efforts to track and correct al musahaf in Hadith, and its impact on the maintenance of the Arabic language of distortion and denatured by providing Sample selection of books "tashifat al-Muhaditheen", and highlight the benefits of various language supported by imams advanced language and notice the Arabs and their ilk, which makes this type of literature important

sources of Arabic language sources flawless, Worthy of attention in search and examination.

Keywords : al tas-heef , al ta-hreef, science of Hadith , Arabic language.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وبعد:

فإنّ السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، تلقّاها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين من رسول الله ﷺ مباشرة وتناقلوها فيما بينهم ثمّ نقلوها إلى التابعين، فأخذها هؤلاء وحملوها إلى السلف من بعدهم، وبمرور الزمن طالت الأسانيد وتشعّبت، واختلط العرب بالأعاجم، وظهرت الفرق المبتدعة في الدين، وانتشر معها الكذب في الحديث النبوي والوضع والتدليس واللحن وغيرها من الآفات، وشعر أئمة الحديث بهذه الأخطار التي تهدّد السنة فأطلق الإمام محمد بن سيرين مقولته الشهيرة: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»[1]؛ فجعلوا يحتاطون في التحمل والأخذ من الرجال، وفي الرواية والأداء، وذلك حذرا من الدخول في قوله ﷺ **((من كذب عليّ متعمدا فليتبوّأ مقعده من النار))** [صحيح البخاري 80/2: 1291، وصحيح مسلم 10/1: 3]

وضع بعد ذلك أئمة الحديث قواعد دقيقة وضوابط صارمة لحفظ السنة من كل زيف، ثمّ تطوّرت تلك القواعد حتى صارت علوما كثيرة ومتنوّعة سمّيت فيما بعد بعلوم الحديث.

و**"معرفة المصحّف من أسانيد الأحاديث ومتونها"** أحد هذه العلوم غرضه الأساس هو الوقوف على الآفة الناشئة عن الخطأ في الحديث، وهي آفة "التصحيف"؛ وقد صنّف العلماء في ذلك كتبا قيّمة، كان لها أثر كبير في علوم اللغة العربية وذلك بما تضمّنته من: جمع وتتبع كثير من الألفاظ والعبارات الخاطئة التي جرت على ألسنة المحدثين، وبيان وجه الخطأ والتصحيف فيها؛ ثم تصحيحها والتدليل عليه بكلام كبار أئمة اللّغة المتقدمين والكثير من أشعار العرب وأمثالهم، وقد يضيفون إلى ذلك تفسير ما أشكل معناه من

ألفاظ الحديث، أو ما يروى على وجهين، أو ما اختلف فيه أهل الرواية مع أهل اللغة، وغيرها من الفوائد، ممّا يشكّل مادة لغوية غزيرة وأصيلة تجعل هذا النوع من المؤلفات مصادر هامة من مصادر اللغة العربية الفصيحة، والتي هي بحاجة إلى من يقوم بالبحث فيها ويهتم بدراستها.

وهذا البحث هو محاولة لإبراز بعض ما تضمّنته تلك المصنفات من فوائد لغوية نفيسة، وذلك من خلال تقديم بعض النماذج المتنوّعة من الأحاديث المصحّفة متبوعة بكلام أئمة الحديث في تصحيحها، منتقاة من أشهر الكتب التي اعتنت بتصحيفات المحدثين، وهو أيضا محاولة للوقوف على العلاقة التي تجمع علوم اللغة العربية بعلوم الحديث، وكيف أسهمت هذه الأخيرة في حفظ اللغة العربية من التصحيف والتحريف فضلا عن إثرائها في مجالات مختلفة. وقد انتظم هذا البحث في أربعة مباحث ومقدمة وخاتمة.

سأتناول في المبحث الأول معنى التصحيف في اللغة وفي اصطلاح المحدثين وأسباب وقوعه، ثم أشير في المبحث الثاني إلى أقسامه مع التمثيل لكل قسم، وفي المبحث الثالث أبيّن كيفية معالجة المحدثين لهذه الآفة وذلك من جهتين: من جهة القواعد والضوابط، ومن جهة التصنيف، وأقدّم في المبحث الرابع نماذج مختارة من كتب "تصحيفات المحدثين" لبيان أثرها في صيانة اللغة العربية من اللّحن.

المبحث الأول: تعريف التصحيف وأسبابه

أولا: تعريف التصحيف

التصحيف في اللغة[2]: الخطأ في الصحيفة، وتغيير اللفظ حتى يتغيّر المعنى المراد من الموضع. يقال: صحّفَهُ فتصحّفَ، أي غيّرَهُ فتغيّرَ حتى التبس.

والصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه، وإذا نسب إليها قيل: رجل صَحَفِيّ، بفتحتين ومعناه: يأخذ العلم منها من دون المشايخ.

وقال الخليل بن أحمد: الصَّحَفيّ الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف.[3]

وجمع صحيفة: صحائف وصُحُف ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى (18) صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى (19)**﴾ **(الأعلى:18، 19)** يعني: الكتب المنزّلة عليهما.

التصحيف في اصطلاح المحدثين:

الذي جرى عليه اصطلاح المتقدمين إطلاق لفظ التصحيف على كل تغيير وتبديل في اللفظ من دون تفريق بين النقط والشكل، وبناء عليه فقد عرّف الإمام السخاوي التصحيف فقال: "تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها"[4].

وفرّق الإمام ابن حجر بين التصحيف والتحريف فعرّف التصحيف بأنه: " ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها."[5]

كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء؛ فإن صور تلك الحروف واحدة، ولا يفرّق بعضها عن بعض في الكتابة الحديثة إلا النقط أو مقدارها .وأما التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها[6] كالدال والراء، والدال واللام، والنون والزاي في الحروف المتقاربة الصورة؛ والميم والقاف، واللام والعين في الحروف المتباعدة الصورة.

فالمصحَّف يكون في النقط والمحرّف في الشكل.

ثانيا: أسباب التصحيف

لقد تتبع علماء الحديث الأسباب التي ينشأ عنها التصحيف وبيّنوها وحذّروا منها، ويمكن حصرها فيما يلي:

1-تلقي العلم قراءة من الصحف وعدم أخذه مشافهة من أفواه الشيوخ والعلماء؛ يقول الإمام ابن الصَّلاحِ: ((فإنَّ مَنْ حُرِمَ ذلكَ، وكانَ أخذُهُ وتعلُّمُه من بطونِ الكتبِ، كانَ من شأنِهِ التحريفُ، ولم يُفلِتْ من التبديلِ والتصحيفِ))[7] ومثله قول ابن كثير: " وأكثر ما يقع ذلك لمن أخذ من الصحف، ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك"[8]

2-عدم إتقان اللغة العربية والنحو والإعراب؛ وقد حذّر كبار الأئمة من كان هذا شأنه من رواية الحديث، من ذلك قول الإمام شعبة: " من طلب الحديثَ ولم يبصر العربيةَ فمثلُهُ مثلُ رجلٍ عليه بُرنُسٌ ليس له رأس."[9] وعن " حماد بن سلمة " قال: " مثَلُ الذي يطلب الحديثَ ولا يعرفُ النحو، مَثَلُ الحمار عليه مخلاةٌ لا شعيرَ فيها."[10]

قال البقاعي في شرح ألفية العراقي: "قولُهُ: (عليه بُرْنُس وليسَ له رأسٌ) وجهُ الشبهِ عدمُ المقصودِ الأعظمِ في كل منهما، فإنَّ منفعةَ البُرنُس العُظمى تغطيةُ الرأسِ وثمرة قراءةِ الحديثِ: -فهمُ معناهُ، وهو تابعٌ للإعرابِ. -أو الأجرُ المرتَّب على قراءتهِ، وهو قريبٌ على صحةِ الأداءِ ليكونَ صادقاً. وكذا القولُ في ((الحمارِ والمخلاةِ)) فإنَّ المقصودَ من تعليقِها في رأسه هو الشعيرُ."[11]

3-قد يقع التصحيف بسبب خلل من الناسخ،[12] من ذلك حَدِيثِ جَابِرٍ: «دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -يَخْطُبُ، فَقَالَ: **(صَلَّيْتَ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ؟)**» الْحَدِيث. [صحيح مسلم 495/1: 714]. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ بِلَفْظِ: (قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ؟) وَهُوَ غَلَطٌ مِنَ النَّاسِخِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمِزِّيُّ. وقد كان الإمام المِزِيّ من أعرف الحفاظ بالمصحّف وأبعدهم عن اللّحن كما ذكر ابن كثير[13]، وهو أحد تلامذته.

4-وقد يكون الخلل فيه من الراوي بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ إِبْدَالِ حَرْفٍ بِآخَرَ.[14]

-ومن أمثلته حَدِيث أَبِي سَعِيدٍ الخدريّ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْعِيدِ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ فَيَقِفُ عَلَى رِجْلَيْهِ، فَيَسْتَقْبِلُ النَّاسَ وَهُمْ جُلُوسٌ**» الْحَدِيثَ. [سنن ابن ماجه 409/1: 1288 وقال الألباني: صحيح]

رَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: عَلَى رَاحِلَتِهِ بَدَلَ رِجْلَيْهِ. وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، فَلَا رَيْبَ فِي «أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا وَالْعَنَزَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَإِنَّمَا خَطَبَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمِنًى»[15]

-ومنه ما رواه عبد الله بن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت ﷺ: **"أنّ رسول الله ﷺ احْتَجَمَ في المسجد"** فقد تصحّف عليه وإنما هو بالراء **"احتجَرَ في المسجد بخُصٍّ أو حصير حُجرة يصلي فيها"** [صحيح البخاري 28/8: 6113، وصحيح

مسلم 540/1: 781] أي اتخذ حجرة، فصحّفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.[16]

5-قد ينشأ التصحيف أيضا بسبب سوء القراءة لرداءة الخط أو ضعف في البصر أو نحوه، ومن التصحيف الناجم عن سوء القراءة[17]: ما جاء في سير النبلاء للذهبي في ترجمة عبد الرازق بن همام، في حديث روي عنه مصحَّفا: "النار جبار". قال الذهبي: " أظنّها تصحّفت عليهم، فإن النار تكتب "النير" على الإمالة بياء، على هيئة"البئر"، فوقع التصحيف."[18]

وصواب نص هذا الحديث: **"البئر جُبار"** أي هدر، إذا سقط إنسان فيها فهلك فدمه هدر.[19]

وتمام الحديث: **"المعدِن جُبار، والبئر جبار، والعجماء جُبار"** [صحيح البخاري 130/2: 1499، وصحيح مسلم 1334/3: 1710]

المبحث الثاني: أقسام التصحيف

قسّمه العلماء باعتبارات مختلفة:

1-ينقسم بحسب موضعه إلى قسمين:

-تصحيف في السند: وهم رجال الحديث ورواته الذين أسندوه إلى النبي ﷺ. مثاله: أبو حرّة، قرأه بعضهم: أبو جَرّة. والعوّام بن مراجم، صحّفه يحيى بن معين فقال: ابن مزاحم.

-تصحيف في المتن: يعني متن الحديث ولفظه. مثاله: حديث: **"من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال"** [صحيح مسلم 822/2: 1164] صحفه الصُّولي فقال: "شيئا" بالمعجمة بدل "ستا".[20]

2 -كما أنه ينقسم باعتبار اللفظ والمعنى إلى قسمين :

-التصحيف في اللفظ: وأمثلته كثيرة منها المثالان السابقان .

-التصحيف في المعنى: ومثاله: ما يذكر عن الحافظ أبي موسى العَنَزِيّ أنه قال يوما مفتخرا بنسبه: "نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ، نَحْنُ مِنْ عَنَزَةَ، قَدْ صَلَّى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَيْنَا "، يُرِيدُ مَا رُوِيَ **" أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى إِلَى عَنَزَةَ "** [صحيح البخاري106/1:

495، وصحيح مسلم 395/1: 503] تَوَهَّمَ أَنَّهُ صَلَّى إِلَى قَبِيلَتِهِمْ، وَإِنَّمَا الْعَنَزَةُ هَاهُنَا حَرْبَةٌ، نُصِبَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَصَلَّى إِلَيْهَا.[21]

3-وينقسم التصحيف باعتبار مَنْشَئِهِ إلى قسمين:

-**تصحيف بصر:** وهو الأكثر، وهو أن يشتبه الخط على بصر القارئ إما لرداءة أو لضعف البصر، وهو كالأمثلة السابقة.

-**تصحيف سمع:** ومنشؤه رداءة السمع أو بُعد السامع أو نحو ذلك، فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صرفي واحد. ومن ذلك: تصحيف بعضهم اسم عاصم الأحول فقال: واصل الأحدب. فقد ذكر الدار قطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر.[22]

المبحث الثالث: كيفية معالجة أهل الحديث لآفة التصحيف

بذل أئمة الحديث الوسع واستفرغوا الجهد في معالجة تصحيفات المحدثين؛ فوضعوا القواعد ووسّعوا المباحث وألّفوا المصنفات النفيسة تصدّيا لهذه الآفة التي باتت تهدد السنة النبوية الشريفة. وفيما يلي بيان لمجهوداتهم من الجهتين:

أوّلا: معالجة آفة التصحيف من جهة القواعد والضوابط:

- لقد حذّر أهل الحديث من الوقوع في التصحيف، ودعوا طلبة العلم أن يتلقوا الحديث من أفواه المشايخ الضابطين حتى لا يقعوا في اللّحن، واشترطوا فيمن يروي الحديث عن الكتب أن يكون عارفا باللغة العربية؛ روى الإمام ابن كثير عن الأصمعي قوله فيمن كان هذا شأنه: "أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله: **((من كذب عليّ متعمدا فليتبوّأ مقعده من النار))**[23] فإن النبيّ ﷺ لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه"[24]، وقال الإمام النووي: "ينبغي ألا يروي بقراءة لحّان أو مصحِّف. وعلى طالب الحديث أن يتعلّم من النحو واللغة ما يسلم به من اللّحن والتصحيف؛ وطريقة السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق."[25]

- أما في حالة وقوعه؛ فقد بحث المحدثون مسألة "إذا وقع في روايته لحن أو تحريف"، هل يرويه كما هو؟ أم يؤدّيه على الصواب؟ وتباينت آراؤهم فيها، فقال ابن سيرين وغيره: يرويه

كما سمعه. وقال الأوزاعي وابن المبارك والأكثرون: يرويه على الصواب لأن النبيّ صلى الله عليه وسلّم لم يكن يلحن.

كما بحثوا مسألة "إصلاح اللّحن في الكتاب" فجوّزه بعضهم، وقال الأكثرون: الصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضبيب[26] عليه وبيان الصواب في الحاشية؛ يقول ابن الصلاح: "وَأَمَّا إِصْلَاحُ ذَلِكَ وَتَغْيِيرُهُ فِي كِتَابِهِ وَأَصْلِهِ، فَالصَّوَابُ تَرْكُهُ، وَتَقْرِيرُ مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، مَعَ التَّضْبِيبِ عَلَيْهِ، وَبَيَانِ الصَّوَابِ خَارِجًا فِي الْحَاشِيَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ لِلْمَصْلَحَةِ وَأَنْفَى لِلْمَفْسَدَةِ."[27] وقال أيضا: "وَكَثِيرًا مَا نَرَى مَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خَطَأً -وَرُبَّمَا غَيَّرُوهُ -صَوَابًا ذَا وَجْهٍ صَحِيحٍ، وَإِنْ خَفِيَ، وَاسْتُغْرِبَ لَا سِيَّمَا فِيمَا يَعُدُّونَهُ خَطَأً مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ لُغَاتِ الْعَرَبِ وَتَشَعُّبِهَا."[28]

-وفضلا عن ذلك، فقد اجتهد أهل الحديث في استحداث أنواع أخرى من علومه والتي من شأنها أن تمنع وقوع التصحيف من الأساس أو تخفف منه إن التزم بها، نذكر منها على سبيل المثال:

-**"معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها"** وَهُوَ مَا يَأْتَلِفُ -أَيْ تَتَّفِقُ -فِي الْخَطِّ صُورَتُهُ، وَتَخْتَلِفُ فِي اللَّفْظِ صِيغَتُهُ. مثل سلام وسلاّم وبِشر وبُسر، وبشّار ويسار.[29]

ويتناول هذا النوع ضبط المتشابه من أسماء الرواة وقبائلهم وبلدانهم وحتى صنائعهم، وكيفية تقييده بالشكل والإعجام. وقد صنفت العديد من المؤلفات في هذا الفن خاصة، فضلا عما ذكر منه في كتب علوم الحديث عامة.

- **"معرفة المتفق والمفترق"** هَذَا النَّوْعُ مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا، بِخِلَافِ النَّوْعِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَإِنَّ فِيهِ الِاتِّفَاقَ فِي صُورَةِ الْخَطِّ مَعَ الِافْتِرَاقِ فِي اللَّفْظ.[30] وقد صنّف العلماء كتبا مستقلة في هذا النوع خاصة، من أشهرها كتاب الخطيب البغداديّ "المتفق والمفترق".

-ويلحق به نوع آخر وهو **"مَعْرِفَةُ الرُّوَاةِ الْمُتَشَابِهِينَ فِي الِاسْمِ وَالنَّسَبِ الْمُتَمَايِزِينَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي الِابْنِ وَالْأَبِ"**. مِثَالُهُ: يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ.

- **"معرفة كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَكَيْفِيَّةِ ضَبْطِ الْكِتَابِ، وَتَقْيِيدِهِ"**[31] وقد فصّل فيه الإمام ابن الصلاح في النوع الْخَامِس وَالْعِشْرِينَ، حيث تحدّث عن كيفية كتابة الحديث، وأنواع الخطوط وأجودها وما ينبغي أن يتجنب منها، وكيفية تصحيح الخطأ وإصلاحه، وعن الكشط والتضبيب، وعن السقط وكيفية إلحاقه، وغيرها من القواعد التي يقصر المقام عن ذكرها والتي تعدّ البذور الأولى لما يعرف اليوم بعلم "تحقيق التراث المخطوط" الذي سبق به المحدثون الغربَ بعصور.

-**"المعارضة"** أي المقابلة، وهي أن يعرض الراوي ما كتبه على شخص آخر ويقابله بِأَصْلِ سَمَاعِهِ، وَكِتَابِ شَيْخِهِ الَّذِي يَرْوِيهِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ إِجَازَةً.

عن هشام بن عروة. قال: قال لي أبي: "أكتبت؟" قلت: نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: لم تكتب"[32]

-كما تحدثوا عن **"الإجازة"** وكيفيتها وما يشترط فيها، وقد كان من حرصهم فيها أنهم كانوا لا يجيزون الرواية عنهم بها إلا بشرط عدم التصحيف، ومن صور ذلك:

هذه الأبيات التي أجاب بها أحد المحدثين جماعة من أهل الشام سألوه الإجازة فكتب إليهم:

كِتَابِي هَذَا فَافْهَمُوهُ فَإِنَّهُ ... كِتَابِي إِلَيْكُمْ وَالْكِتَابُ رَسُولُ
وَفِيهِ سَمَاعٌ مِنْ رِجَالٍ لَقِيتُهُمْ ... لَهُمْ بَصُرٌ فِي عِلْمِهِمْ وَعُقُولُ
فَإِنْ شِئْتُمْ فَارْوُوهُ عَنِّي فَإِنَّكُمْ ... تَقُولُونَ مَا قَدْ قُلْتُهُ وَأَقُولُ
أَلَا فَاحْذَرُوا التَّصْحِيفَ فِيهِ فَرُبَّمَا ... تَغَيَّرَ مَعْقُولٌ لَهُ وَمَقُولُ

- **"الوجادة"** وهي مصدر لِ: وجد يجد، مولَّد غيرُ مسموع من العرب، وهي ما أخِذ من العلِم من صحيفةٍ من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة؛ مثالها: أَنْ يَقِفَ عَلَى كِتَابِ شَخْصٍ فِيهِ أَحَادِيثُ يَرْوِيهَا بِخَطِّهِ، وَلَمْ يَلْقَهُ، أَوْ لَقِيَهُ، وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ذَلِكَ الَّذِي وَجَدَهُ بِخَطِّهِ، وَلَا لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ، وَلَا نَحْوُهَا. فَلَهُ أَنْ يَقُولَ (وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ، أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ، أَوْ فِي كِتَابِ فُلَانٍ بِخَطِّهِ أَخْبَرَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) وَيَذْكُرُ شَيْخَهُ، وَيَسُوقُ سَائِرَ الْإِسْنَادِ، وَالْمَتْنِ. أَوْ يَقُولُ: (وَجَدْتُ، أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ)، وَيَذْكُرُ الَّذِي حَدَّثَهُ وَمَنْ فَوْقَهُ.[33]

وغيرها من الأنواع والقواعد التي عالج بها علماء الحديث آفة التصحيف مما يدلّ على شدّة التحري والتثبت عندهم وحرصهم على حفظ السنة رواية وكتابة.

ثانيا: معالجة آفة التصحيف من جهة التصنيف:

فضلا عمّا وضعه المحدثون من قواعد وضوابط تمنع التصحيف؛ فقد ألّفوا كذلك كتبا كثيرة جمعوا فيها تصحيفات الرواة، وكان غرضهم التنبيه عليها حتى لا يقع في مثلها أحد، دون القصد إلى الحطّ من قدر الأئمة الذين صحّفوا ولا التشهير بهم، وقول العسكري: "إنه قد عُيِّبَ بالتصحيف جماعة من العلماء، وفضح به كثير من الأدباء، وسمُّوا الصَّحَفيَّةُ، ونهى العلماء عن الحمل عنهم"[34] محمول على المتكرر منه ذلك، كما قال السخاوي، وإلا "فما يسلم أحد من زلّة ولا خطأ إلا من عصم اللهُ، والسعيد من عدّت غلطاته"[35].

ويجدر التنبيه إلى أنّه ما من حديث وقع فيه التصحيف إلا وقد ورد من طريق آخر على الصواب، كحديث: "من صام رمضان وأتبعه شيئا من شوال" قد استفاض في كتب الصحاح وغيرها بلفظ: "وأتبعه ستا من شوال".

فالنادر من التصحيف معفوّ عنه، إذ قد يكون سببه السهو أو الغفلة أو النسيان، وهو أمر من طبيعة الإنسان وقد وقع لكبار العلماء لكنّ ذلك لم يقدح في عدالتهم وإمامتهم؛ وقد قال الإمام ابن حنبل رحمه الله: "ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟".[36] ولهذا التمس الإمام ابن الصلاح لهم الأعذار فقال: "وَكَثِيرٌ مِنَ التَّصْحِيفِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْأَكَابِرِ الْجِلَّةِ لَهُمْ فِيهِ أَعْذَارٌ لَمْ يَنْقُلْهَا نَاقِلُوهُ"[37] وكذلك فعل غيره من العلماء.

وقال السخاوي في شرح ألفية العراقي ما نصه:

"وكذلك صنّف فيه الخطابي، وابن الجوزي لا لمجرد الطعن بذلك من أحد منهم في واحد ممن صحّف، ولا الوضع منه، وإن كان المكثر منه ملوما والمشتهر به بين النقاد مذموما، بل إيثارا لبيان الصواب، وإشهارا له بين الطلاب"[38].

ومن أشهر الكتب التي اعتنت بالمصحّف من الحديث:

1-كتاب **"التصحيف"** أو **"تصحيفات المحدثين"** للإمام أبي الحسن بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، وقد توسّع فيه فأورد فيه كل تصحيف وقع للعلماء حتى في القرآن. وهو من

الكتب المفقودة للإمام الدارقطني. لكن مادته موجودة ومبثوثة متفرقة في كتب علوم الحديث حيث اعتمد عليه كل من جاء بعده ممن تحدّث عن آفة التصحيف من المحدثين.

2-كتاب **"تصحيفات المحدثين"** للإمام أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري الأديب المعروف (ت 382هـ) قال في مقدمته: (هذا كتاب شرحت فيه الأسماء والألفاظ المشكلة التي تتشابه في صورة الخط فيقع فيها التصحيف، واختصرته من الكتاب الكبير الذي كنت عملته في سائر ما يقع فيه التصحيف)[39]

3-كتاب **"إصلاح غلط المحدثين"** للإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُسْتي (ت388هـ). ويعد في مقدمة العلماء الذين قاموا بالتأليف في هذا الموضوع، إذ رأى الغلط قد انتقل إلى علماء الحديث الشريف ورواته؛ فهاله الأمر وقام بتأليف كتابه هذا في إصلاح غلط المحدثين دفعا لهذا الفساد الذي يجب محاربته حفاظا على لغة القرآن[40]. قال الخطابي في مقدمته: (هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الرواة والمحدثين ملحونة ومحرّفة أصلحناها لهم، وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل وجوها اخترنا منها أبينها وأوضحها)[41] وقد رتّبَ الإمام الخطابي كتابه بحسب أبواب الفقه. فبدأ بباب الطهارة، وأورد فيه مجموعة من الأحاديث مما يقع فيه التصحيف، فيأتي بالحديث المُصَحَّف فيبيّن موضع اللحن فيه ثم يصحّحه مدعِّما ذلك بكلام أئمة الحديث واللغة أمثال أبي عمرو غلام ثعلب، والمبرّد وغيرهم، وذلك بسنده إليهم. وقد أشار فيه إلى (الكثير من القضايا اللغوية وأكثر من الإشارة إلى المهموز والمقصور والممدود واشتقاق الألفاظ التي أخطأ فيها المحدثون. واستشهد بالقرآن الكريم في عشرة مواضع كما استشهد بالأشعار والأرجاز في اثنين وعشرين موضعا)[42]

4-كتاب " **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**" للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت 544هـ). وهو تفسير لغريب حديث الموطأ والبخاري ومسلم، وقد ضبط فيه ما التبس أو أشكل من ألفاظ الحديث الذي ورد في الصحيحين وموطأ مالك، وشرح ما غمض في الكتب الثلاثة من ألفاظ، وحرَّر ما وقع فيه الاختلاف، أو

تصرف فيه الرواة بالخطأ والتوهم في السند والمتن، ثم رتَّب هذه الكلمات التي عرض لها على ترتيب حروف المعجم.[43]

5-كتاب **"التطريف في التصحيف"** للحافظ جلال الدين السيوطي (ت911ه)

وهو خاص بما وقع من التصحيف في رواية الأحاديث النبوية الشريفة، أورد فيه المؤلف مائة وخمسة وعشرين خبرا ممّا يتعلق بتصحيفات المحدثين والرواة، وقد رتّب السيوطي الأحاديث على حروف المعجم في مسانيد الصحابة، حيث ابتدأ بمسانيد الرجال، ثم مسانيد النساء.

المبحث الرابع: نماذج مختارة من أشهر الكتب المعنية بتصحيفات المحدثين

إنّ الناظر في كتب المحدثين وما ذكروه في باب التصحيف يقف على الجهود الكبيرة التي بذلوها في حفظ اللسان العربي من اللّحن، وذلك من خلال تتبعهم للكثير من الألفاظ التي جرت على ألسنة بعض المحدثين خطأ؛ حيث يجري تصحيحها مع التدليل عليه بكلام أئمة اللّغة المسندة إلى أهلها بألفاظ التحديث، فضلا عن تضمنها للكثير من أشعار العرب وأمثالها، وفنون الأدب والبلاغة وقواعد النحو والإعراب وغيرها من الفوائد.

وهذه بعض النماذج جمعتها من هذه المؤلفات، أذكر الحديث النبوي أولا، ثم أتبعه بكلام العلماء في تصحيحه كما ورد في أصله؛ والقصد من ذلك هو إظهار فوائده، وبيان "أثر التصنيف في هذا النوع من أنواع علوم الحديث في حفظ اللغة العربية من التحريف". وقد رتّبتها بحسب ما يقع فيها من الألفاظ والعبارات على الوجه التالي:

1-ما يقع فيه التصحيف من جهة الإعراب:

مثاله: ما رواه أبو إسحاق السبيعي عَنِ الْبَرَاءِ عَنْ خَالِهِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ ((أَنَّهُ دَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَنْزِلِهِ قَبْلَ الصَّلاةِ يَوْمَ أَضْحَى فَقَالَ: يَا جَارِيَةُ أَطْعِمِينِي مِنْ أُضْحِيَتِي. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"نُسُكُنَا بَعْدَ الصَّلاةِ"**. فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ عِنْدِي ثَنِيَّةٌ أَوْ جَذَعَةٌ أَفَنَنْحَرُهَا؟ فَقَالَ: **"نَعَمْ وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ"**)) [صحيح البخاري 16/2: 955،

صحيح مسلم 1553/3: 1961] قال العسكري: "يجب أَن تكون فِي "تَجزيَ" التَّاء مَفْتُوحَة وَمن لَا يعلم يرويهِ "وَلنْ تجزىء" عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ مَضْمُومُ التَّاءِ وَهُوَ خَطأٌ لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ **"لَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ"** أَيْ لَنْ تَقْضِيَ عَنْ أَحَدٍ. وَمِثْلُهُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾** (البقرة،48) وَيُقَالُ جَزَى هَذَا عَنْ هَذَا يَجْزِي غَيْرُ مَهْمُوزٍ، أَيْ: قَضَى عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ تُجزىء بِضَمِّ التَّاءِ وَبِالْهَمْزِ، فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَجْزَأَنِي الشَّيْءُ إِجْزَاءً، وَمَعْنَاهُ: كَفَانِي، وَلا مَعْنَى لِهَذَا فِي الْحَدِيثِ. وَيُقَالُ فِي مَعْنَى الإِجْزَاءِ اجْتَزَأْتُ بِهِ وَتَجَزَّأْتُ بِهِ أَيِ اكْتَفَأْتُ بِهِ وتَجَزَّأَتِ الإِبِلُ بِالرُّطْبِ عَن المَاء قَالَ الشَّاعِر:

فَإِن الْغدر فِي الأقوام عَارٌ ... وَإِنَّ الْحُرَّ يَجْزَأُ بِالْكُرَاعِ"[44]

ومثاله أيضا: حديثُ يزيد بن طارق: أَنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم، قالَ: **(ما مِن أَحدٍ إلاَّ وله شَيْطانٌ، قِيلَ: ولكَ يا رسولَ اللهِ قال: ولِي، إلاَّ أنَّ الله تعالى أعانني عليه فأَسْلَمُ)** [صحيح مسلم 2167/4: 2814] قال الخطابي: "عامَّة الرواةِ يقولونَ: فأَسْلَمَ، على مذهبِ الفِعْلِ الماضي، يريدونَ أنّ الشيطان قد أَسْلَمَ إلاّ سُفيانَ ابنَ عُيَيْنة فإنَّهُ يقولُ: فأَسْلَمُ، أي أَسْلَمُ من شَرِّهِ، وكانَ يقولُ: الشيطانُ لا يُسْلِمُ"[45]

2-ما يقع فيه التصحيف من جهة التقييد وضبط الشكل

مثاله: قولُهُ صلّى اللهُ عليه وسلّم عند دخولِ الخلاءِ: **(اللهُمّ إنّي أعوذُ بكَ من الخُبْثِ والخبائِثِ)** [صحيح مسلم 283/1: 122] قال الخطابي: "أصحابُ الحديثِ يروونَهُ: الخُبْثَ، ساكنة الباءِ. وكذلكَ رواهُ أبو عُبَيْدٍ في كتابِهِ وفَسَّره فقالَ: أمَّا الخُبْثُ فإنَّهُ يعني الشّرَّ. وأَمَّا الخبائِثُ فإنَّها الشياطينُ. قال أبو سُليمان: وإنّما هو الخُبُثُ، مضمومُ الباءِ، جَمْعُ خَبيثٍ. وأمَّا الخبائِثُ فهو جمعُ خبيثةٍ استعاذَ باللهِ من مَرَدَةِ الجِنّ ذكورِهم وإناثِهم. فأمَّا الخُبْثُ، ساكنةُ الباءِ، فمصدرُ خَبُثَ الشيءُ يخبُثُ خبُثاً، وقد يُجعلُ اسماً. قالَ ابنُ الأعرابيّ: أصلُ الخُبْثِ في كلامِ العَرَبِ: المكروه فإنْ كانَ من الكلامِ فهو الشّتْمُ، وإنْ كانَ من المِلَلِ فهو الكُفْرُ، وإنْ كانَ من الطعام فهو الحرامُ، وإنْ كانَ من الشرابِ فهو الضَّارُّ. وأمَّا الخَبَثُ، مفتوحةُ الخاءِ والباءِ، فهو ما تنفيه النارُ من رَدِيءِ الفِضَّةِ والحديدِ ونحوهما. فأمَّا الخِبْثَةُ فالرِّيبةُ والتُهَمَةُ. يُقالُ: هو ولدُ الخِبْثَةِ، إذا كانَ لغيرِ رِشْدَةٍ. ويُقالُ: بِعْ وقُلْ: لا خِبْثَةَ، أي لا تُهَمَةَ فيه من غَصْبٍ أو سَرِقَةٍ أو نحوهما"[46]

ومثاله: قَوْله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: ((**بُعثت فِي نَسَمِ السَّاعَةِ**)) [مجمع الزوائد 312/10: 18231، والسلسلة الصحيحة للألباني: 808] قال العسكري: "النُّون مَفْتُوحَة وَالسِّين مَفْتُوحَة غير مُعْجمَة. رأَيته فِي مُعْجم بعض الْمُحدثين بأَصبهان: ((**فِي نَشر السَّاعَة**)) الشين مُعْجمَة وَبعدهَا راءٌ غير مُعْجمَة فَظَننته غَلطا عَلَيْهِ حَتَّى سمعته يرويهِ كَذَاك، وَبَعْضهمْ يرويه فِي ((**قِسْم السَّاعَة**)) بِالْقَافِ وَالْكَسْر وَالسِّين غير مُعْجمَة وَهُوَ خطأ، وَالصَّوَاب مَا حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الْمَكِّيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَبِيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: ((**بُعثت فِي نَسَمِ السَّاعَةِ**)) فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**فِي نَسَمِ السَّاعَةِ**))أَيْ حِينَ ابْتَدَأَتْ وَأَقْبَلَتْ أَوَائِلُهَا، من نَسَمِ الرّيح وَهُوَ أَولها حِين تُقبل بِلين قبل أَن تشتد. وعَلى هَذَا قالَ أَكثر العلماءِ: إنه فِي أَول وَقتهَا. والنَّسَم لِين حَرَكَة الرّيح، والنسيم قريب مِنْهُ إِلا أَنَّ أَبا عَبْد اللَّه الأَعرابي قالَ: فإِنه فِي معنى قَوْله ((فِي نسم السَّاعَة)) وَاحِد النَّسَمِ نَسَمَةٌ. وَذهب إِلى أَن النسَمة النفْسُ. كأَنه قالَ: ((فِي نَفسِ السَّاعَة)) وأَنا أَختار القَوْل الأَول"[47]

ومثاله أيضا: قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: (**إِنَّما أُنَسّى لأَسُنَّ**) [الموطأ 138/2: 99][48] قال الخطابي: "يرويه عَوامُّ الرواةِ: أُنْسَى، خفيفة السين، على وزن أُدْعَى، وليسَ بجيِّدٍ. إنَّما معنى أُنْسَى أي يُنْسى ذكره، أو يُنْسَى عهده، وما أشبهه. والأجودُ أنْ يُقَال: أُنَسَّى، أي أُدْفَع إلى النسيان"[49]

ومثاله أيضا: قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: (**المؤمنُ يأكلُ في مِعىً واحدٍ**) [صحيح البخاري 71/7: 5393، وصحيح مسلم 1631/3: 2061] قال الخطابي: "مكسورُ الميمِ مقصورٌ لا يُمَدُّ المِعَى. والمعنى أَنَّهُ يتناولُ دُونَ شبعِهِ ويؤثرُ على نفسِهِ ويُبقي من زادِهِ لِغيرِهِ"[50]

ومثاله: قولُهُ، صلّى الله عليه وسلّم: (**لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أَطْيَبُ عندَ اللهِ مِن ريحِ المِسْكِ**) [صحيح البخاري 26/3: 1904، وصحيح مسلم 807/2: 1151] عن أبي هريرة.

قال الخطابي: " أصحابُ الحديثِ يقولون: خَلُوف، بفتحِ الخاءِ. وإنَّما هو خُلُوف، مضمومة الخاءِ، مصدر خَلَفَ فَمُهُ يخلُفُ خُلُوفاً: إذا تَغَيّرَ. فأَمَّا الخَلُوفُ فهو الذي يَعِدُ ثُمَّ يُخْلِفُ. قالَ النمرُ بنُ تَوْلَب: جَزَى الله عني جَمْرَةَ ابنةَ نَوْفَل جزاءَ خَلُوف بالخَلالةِ كاذِب" [51]

ومثاله أيضا: حديث: (أنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أُتِي بِقدر فِيهَا خَضِرَاتٌ من بقول) الحَدِيث.

قَالَ القَاضِي عِيَاض: لَعَلَّ قَوْلهم "قدر" تَصْحِيف من الروَاة، وَذَلِكَ أنّ فِي كتاب أبي دَاوُد: **(أنّه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أتي ببدر)** [سنن أبي داود 360/3: 3822]

والبدر هُنَا الطَّبَق، شبّه بذلك لاستدارته كاستدارة الْبَدْر، كَذَا ذكره البُخَارِيّ عَن أحْمَد بن صَالح عَن ابْن وهب فِي هَذَا الحَدِيث وَقَالَ: (أتي ببدر) قَالَ ابْن وهب: يَعْنِي طبقًا. وَذكر أنّ ابْن عفير رَوَاهُ (بِقدر) قَالَ القَاضِي: الصَّوَاب (ببدر) أَي: بطبق.[52]

3-ما يقع فيه التصحيف من جهة ضبط الأسماء والقبائل والبلدان والصناعات

بالنسبة لما يشكل من الأسماء ما رواه الدَّارَقُطْنِيّ: أَنَّ ابْنَ جَرِيرٍ الطَّبَرِيَّ قَالَ فِيمَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: " وَمِنْهُمْ عُتْبَةُ بْنُ الْبُذَّرِ"، قَالَهُ بِالْبَاءِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَرَوَى لَهُ حَدِيثًا، وَإِنَّمَا هُوَ " ابْنُ النُّدَّرِ " بِالنُّونِ وَالدَّالِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ.

بالنسبة لما يشكل من الصناعات: ذكروا منها: الخَيَّاطُ والحَنَّاطُ، والبزّار والبزّاز والبراز والخزاز والخراز والجرار.

بالنسبة إلى القبائل: الثَعلَبي والتغلِبِيّ، والأَيْلِيُّ والأَبْلِيُّ، النصريُّ مع البصريّ.

وقد استقصى الإمام الحاكم في كتابه "معرفة علوم الحديث" هذا النوع فقال: "فَمِنْ ذَلِكَ: الْقَيْسِيُّونَ، وَالْعَيْشِيُّونَ، وَالْعَنْسِيُّونَ، وَالْعَبْسِيُّونَ، فَالْقَيْسِيُّونَ بَطْنٌ مِنْ تَمِيمٍ، وَهُمْ رَهْطُ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ الْمِنْقَرِيِّ، وَكُلُّ قَبِيلَةٍ مِنْ قَبَائِلِ الْعَرَبِ فِيهِمْ زَعِيمٌ مَشْهُورٌ، اسْمُهُ قَيْسٌ، وَلِعَقِبِ الْمُسَمَّى قَيْسٌ فَيُقَالُ لَهُ: قَيْسِيٌّ. وَالْعَيْشِيُّونَ بَصْرِيُّونَ مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرُهُ. وَالْعَنْسِيُّونَ شَامِيُّونَ، مِنْهُمْ عُمَيْرُ بْنُ هَانِئٍ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ، وَبِلَالُ بْنُ سَعْدٍ الزَّاهِدُ وَغَيْرُهُ مِنْ تَابِعِي أَهْلِ الشَّامِ. وَالْعَبْسِيُّونَ كُوفِيُّونَ مِنْهُمْ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَغَيْرُهُ الْعَوْفِيُّ، وَالْعَوَقِيُّ وَالْعَرَفِيُّ: فَالْعَوْفِيُّونَ جَمَاعَةٌ حَدَّثُوا بِالْكُوفَةِ وَبَغْدَادَ، وَهُمْ وَلَدُ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ الْعَوْفِيِّ، وَالْعَوَقِيُّونَ بَصْرِيُّونَ، مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوَقِيُّ، زَنْفَلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرَفِيُّ مِنْ أَهْلِ عَرَفَاتٍ، لَهُ حَدِيثٌ كَبِيرٌ، الزُّبَيْدِيُّ، وَالزَّبِيدِيُّ، وَالزَّبَدِيُّ، وَالزَّنْبَرِيُّ، وَالزُّبَيْرِيُّ: فَالزُّبَيْدِيُّ رَجَاءُ بْنُ رَبِيعَةَ الزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَجَاءٍ كُوفِيَّانِ تَابِعِيَّانِ...."[53]

وهذا كلّه يدلّ على فضل أهل الحديث في حفظ أنساب العرب.

4-وبالإضافة إلى ذلك كلّه فقد خصّص الإمام الخطابي في كتابه "إصلاح غلط المحدثين" فصلا عن أجود اللّغات وأعلاها فيما ورد من الأحاديث بروايات مختلفة وليست مصحّفة؛ من ذلك:

-قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: **(مَنْ قَتَلَ نَفْساً مُعاهِدَةً لَم يَرَحْ رائحةَ الجَنّةِ)** [صحيح البخاري 99/4: 3166]

قال الخطابي: "رواهُ بعضهُم: لم يَرِحْ، مكسورة الراءِ. ورواهُ بعضهُم: لم يُرِحْ. وأجودُها: لم يَرَحْ، مفتوحة الراء، من رِحْتُ أَرَاحُ: إذا وَجَدْتَ الريحَ"[54]

-وقولُهُ، صلّى الله عليه وسلّم: **(الحَرْبُ خَدْعَةٌ)** [صحيح البخاري 64/4: 3030، وصحيح مسلم 1361/3: 1739] قال الخطابي: "اللغةُ العاليةُ: [خَدْعَة]، مفتوحة الخاء. قالَ أبو العباس: وبَلَغَنا أَنَّها لغةُ النبي صلّى الله عليه وسلّم. والعامَّةُ ترويه: خُدْعَة. قالَ الكسائيّ وأبو زيدٍ: يُقال أيضاً: خُدَعَة، مضمومة الخاء مفتوحة الدال"[55]

- وفي الحديثِ: **(موتانُ الأرضِ للهِ ولرسولِهِ)** [البيهقي في السنن الكبرى 237/6: 11786] قال الخطابي: "يعني المَوات من الأرضِ، وفيه لُغَتانِ: مَوْتان، مفتوحة الميم ساكنة الواو. ومَوَتان: الميم والواو متحركتان. فأمَّا المُوتانُ فهو الموتُ. يُقالُ: وَقَعَ المُوتان في المالِ"[56]

5-ومن الفوائد اللغوية الواردة في كتب التصحيف من جهة تفسير ما أشكل معناه:

ما جاء عند الإمام الخطابي، قال:

-قولُهُ عليه الصلاة والسلام: **(إنّ من عبادِ اللهِ ناساً ما هُم بأنبياء ولا شُهداء يَغْبِطُهُم الأَنبياءُ والشهداءُ، قالوا: ومَنْ هُم يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: قومٌ تحابُّوا برُوحِ الله)** [سنن أبي داود 288/3: 3527، والبيهقي في السنن الكبرى 124/4: 11172] الراءُ من الروح مضمومة، يريدُ القُرآنَ.[57] ومنه قولُهُ تعالى: ﴿**وكذلكَ أَوْحَيْنا إليكَ رُوحاً من أَمرِنا**﴾ (الشورى:52)

-وقولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: **(ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِهِ لنبيٍّ يتغنّى بالقرآنِ)** [صحيح مسلم 546/1: 793] "الألفُ والذّالُ مفتوحتان، مصدرُ أَذِنْتُ للشيء أَذَناً: إذا استمعتَ إليه. ومَنْ قالَ: كإذنِهِ، فقدْ وَهِمَ"[58]

وغير ذلك من الأمثلة التي تزخر بفوائد لغوية كثيرة ومتنوعة من الكلام العربي الفصيح.

وهذا كله يبيّن فضل علماء الحديث ورجاله، وأنّ حرصهم الشديد على رواية حديث رسول الله ﷺ بألفاظه وحروفه دون زيادة، أو نقصان، أو تبديل، كان سببا في حفظ اللغة العربيّة من التصحيف. رحمهم الله تعالى رحمة واسعة، وجزاهم عن الأمة خير جزاء، وقد كان وكيع بن الجراح كثيراً ما يتمثل بهذا البيت:

خلق الله للحديث رجالا ... ورجالا لآفة التصحيف

الخاتمة

إنّ ما وضعه علماء الحديث من قواعد وضوابط في رواية الحديث وكتابته، قصد منع التصحيف فيه، والتي أبرز هذا البحث جزءا يسيرا منها، قد خدم اللغة العربية من نواح عدّة، سواء من جهة ضبط ألفاظها المشكلة أو تقييد أسمائها المشتبهة أو رسم حروفها المتفقة والمؤتلفة.

فضلا عن ذلك فإنّ ما صنّفه العلماء من كتب بغرض حفظ حديث النبيّ ﷺ من التصحيف، كان له أثر كبير في صيانة اللغة العربية من اللحن والتحريف.

وبالنظر إلى ما ذكر من نماذج عن الفوائد اللغوية المتنوّعة التي تضمّنتها المؤلّفات في هذا النوع من أنواع علوم الحديث، فإنّه يمكن اعتبار تلك المصنّفات مصدرا هاما من مصادر اللغة العربية الفصيحة والتي هي بحاجة إلى من يعتني بها وينقب عن خباياها ويستخرج نكتها، خاصة وأنّ لفظ الحديث النبوي يعدّ من الشواهد الأساسيّة التي اعتمدت عليها المعاجم اللغوية وأمهات الكتب في مجال النحو والإعراب، وكذا الأدب والبلاغة، والشعر والنثر، وغيرها من فنون اللغة.

وهذا كله يدلّ على شدة ارتباط علوم اللغة العربيّة بعلوم الحديث النبوي، ارتباطا يجعلنا نستنتج بأنّ العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وتأثر وتأثير؛ بحيث لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر، فعلوم الحديث لا يمكنها الاستغناء عن علوم اللغة العربية باعتبارها أداة لتقويم اللحن في الحديث النبوي، فضلا عن الرجوع إليها في تفسير غريبه ومشكله، وتوضيح وجوه الإعجاز فيه؛ كما أنه لا يمكن لعلوم اللغة العربيّة الاستغناء عن علوم

الحديث باعتبارها أيضا أداة لتمييز صحيحه؛ ومن ثمّ الاستشهاد به، والرجوع إليه في مختلف فنونها.

وفي الختام، أوصي الباحثين في مجال الدراسات اللغوية بالاهتمام بهذا النوع من أنواع علوم الحديث خاصة، والنظر في مؤلفاته، وأن تصرف عنايتهم وتشغل هممهم بجمع شواردها، واستخراج درر مكنوناتها، ولا يتأتى ذلك إلا لمن استقصى تلك الألفاظ العربية التي دقق أهل الحديث فيها، وبيّنوا معانيها، وشرحوا غريبها، وتتبعوا وجوه اللغات فيها، وكل ذلك حرصا منهم على حفظ الحديث النبوي من التصحيف، وإيمانا راسخا منهم بأنّ النبيّ ﷺ لم يكن يلحن في حديثه، واعتقادا جازما منهم، بأنه ﷺ أفصح العرب، وأنّه الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الهوامش:

[1] انظر: مقدمة صحيح مسلم: ص14.

[2] انظر: الجوهري، الصحاح: 1384/4؛ والفيروز آبادي، القاموس المحيط: 826/1؛ وابن منظور، لسان العرب: 186/9؛ والفيومي، المصباح المنير: 334/3.

[3] العسكري، أبو أحمد تصحيفات المحدثين: 24/1.

[4] السخاوي: فتح المغيث شرح ألفية الحديث: 57/4.

[5] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ص196.

[6] نفس المرجع: ص196.

[7] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ص218.

[8] انظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار: 3/1؛ وابن كثير، الباعث الحثيث: ص170.

[9] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 26/2.

[10] المصدر نفسه: 26/2.

[11] البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية: 227/2.

[12] السخاوي، فتح المغيث: 62/4.

[13] انظر: ابن كثير، الباعث الحثيث: ص174.

[14] انظر: فتح المغيث: 62/4.

[15] المرجع نفسه: 63/4.

[16] مقدمة ابن الصلاح: ص280.

[17] انظر: عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها: ص62.

[18] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 225/8.

[19] انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري: 254/12-255.

[20] مقدمة ابن الصلاح: ص282.

[21] المرجع نفسه: ص 282.

[22] المرجع نفسه: ص283.

[23] تقدم تخريجه في ص (1) من هذا المقال.

[24] الباعث الحثيث: ص144.

[25] النووي، التقريب والتيسير: ص75.

[26] التضبيب والتمريض هو كتابة صورة (صـ) من (فَوْقَ) الحرف الذي صَحَّ من طريق الرواية وهو فاسد من جهة المعنى أو اللفظ، أو الخط بأن يكون غير جائز في العربية، أو شاذاً أو مُصَحَّفاً، أو ناقصاً أو ما أشبهه، إشارةً إلى تمريضه لِيُعْلَمَ أن الرواية هكذا ولم يَتَّجِه وَجْهُها لئلا يَظُن الراوي أنها من غلط فيصلحها." ابن العيني، شرح ألفية العراقي: ص234.

مقدمة ابن الصلاح: ص 219؛ وانظر: النووي، التقريب والتيسير: ص75؛ وابن العيني، شرح ألفية

[27] العراقي: ص 254-255.

[28] مقدمة ابن الصلاح: ص219.

[29] انظر: مقدمة ابن الصلاح: ص344.

[30] انظر مقدمة ابن الصلاح: ص358؛ والباعث الحثيث: 227.

[31] انظر: مقدمة ابن الصلاح: ص 181.

[32] الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والسامع: ص544.

[33] انظر: مقدمة ابن الصلاح: ص178.

[34] أبو أحمد العسكري، تصحيفات المحدثين: 5/1.

[35] انظر: تصحيفات المحدثين للعسكري: 5/1. وفتح المغيث للسخاوي: 58/4.

[36] مقدمة ابن الصلاح: ص279.

[37] المرجع نفسه: ص284.

[38] فتح المغيث: 57/4.

[39] تصحيفات المحدثين: 4/1.

[40] انظر: أبو سليمان الخطابي، إصلاح غلط المحدثين: تقديم المحقق: ص 3و4.

[41] الخطابي، إصلاح غلط المحدثين: ص19.

[42] المرجع نفسه، مقدمة المحقق: ص 10.

[43] انظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار، 1/5-6.

[44] العسكري، تصحيفات المحدثين: 173/1.

[45] الخطابي، إصلاح غلط المحدثين: ص58.

[46] المرجع نفسه: ص21.

[47] العسكري، تصحيفات المحدثين: 212/1.

[48] وهو أحد الأحاديث التي تفرّد بها الإمام مالك في الموطأ.

[49] الخطابي، إصلاح غلط المحدثين: ص27.

[50] المرجع نفسه: ص49.

[51] نفس المرجع: ص44.

[52] السيوطي، التطريف في التصحيف: ص23.

[53] الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص221.

[54] إصلاح غلط المحدثين: ص57.

[55] المرجع نفسه: ص68.

[56] نفسه: ص68.

[57] إصلاح غلط المحدثين: ص50.

[58] إصلاح غلط المحدثين: ص62.